التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

يقول بتر دراكرpeter drucker في كتابه مابعد المجتمع الصناعي (والذي يقصد به مجتمع المعرفة):"إن إنتاجية المعرفة ستصبح يوما ما بالنسبة للبلد، للصناعة، وللمؤسسة العامل المحدد لتنافسيتها، والميزة المؤكدة هي القدرة على الاستفادة القصوى من المعرفة المتاحة قبل أن يحصل المنافس عليها"(كورتل وآخرون،2005)

وهو مايؤكده solow رجل الاقتصاد بقوله:" 34% ممن النمو الاقتصادي يعزز نمو معارف جديدة، إضافة إلى ذلك فإن16% من النمو الاقتصادي نتاج الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم وبناء عليه فإن 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة".

والجامعة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع ترمز للمعرفة وتعتبر الحقل المنتج والمولد للمعرفة تلعب الدور الرئيس في بناء مجتمع المعرفة من خلال الخروج من الدور التقليدي المنوط بها سابقا والاقتصار على التدريس والتكوين في بعد عن مايحدث في المجتمع (التغيرات الحاصلة فيه، كالتغير التكنولوجي مثلا)، وازدياد الهوة بينها وبين المساهمة في تنمية المجتمع، فالجامعة التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة هي التي تأخذ صفات المنظمة المتعلمة، والتي تعني: :"بأنها المنظمة التي طورت القدرة على التكيف والتغير المستمر لأن جميع أعضائها يقومون بدور فاعل في تحديد وحل القضايا المختلفة المرتبطة بالعمل. "

وتبحث منظمات التعلم وتشارك وتتصرف بشكل مستمر من خلال تعلم الأفراد والجماعات فيها وتسهل ثقافة التعلم التي تتضمن المعتقدات والسلوكيات والافتراضات والاتجاهات نحو عملية التعلم المستمر .

كما ينظر إلى منظمة التعلم على أنها نوع من النظام الذي يشجع على التحول من خلال عملية التعلم.

بالإضافة إلى أنها المنظمة التي يعمل المنتسبين إليها على جميع المستويات الفردية والجماعية لزيادة قدراتهم للوصول إلى النتائج التي يهتمون في الواقع بتحقيقها.

ونجد peter singe قد أوجد مجموعة من المبادئ لبناء المنظمة المتعلمة (سميت بمبادئ peter singe لبناء المنظمة المتعلمة)، والمتمثلة في:

1-**الالتزام الذاتي (الشخصي)**: التزام الفرد لجعل من نفسه نسخة أفضل مما كانت عليه (التطلع الدائم للتميز).

2-**الذهنية:**رؤية العقبات كفرصة للتحدي والإبداع؛ التفكير خارج الصندوق (الابتكار والاستعداد الذهني للتخلص من القوالب الجاهزة والمكررة).

3-**بناء الرؤية المشتركة:**(تبني رؤية المنظمة لتصبح هي ذاتها رؤية الأفراد).

4-**التعلم من خلال الفريق** (روح الجماعة والعمل الجماعي).

5-**أنظمة التفكير**: القدرة على رؤية الصورة الأكبر للمنظمة(اكتمال صورة المنظمة في ذهن الفرد).

وقطاع التعليم العالي أو الجامعة كمنظمة متعلمة لتسهم في بناء مجتمع المعرفة لابد من وجود متطلبات لإدارة المعرفة بداخلها والمتمثلة في:

1. **الثقافة التنظيمية**: والتي تشمل القيم والعادات والمعتقدات والخبرات السائدة في المنظمة والمنتشرة بين أفرادها

والتي تساهم في خلق بيئة مشجعة على المعرفة، وداعمة للتعلم المستمر ولتوليد المعرفة ونشرها.

2. **القيادة**: تعتبر القيادة أو مايعرف بمصطلح الإدارة العليا الركيزة الأساسية في تبني الإدارة لأساليب وعمليات إدارة المعرفة، وتمثل النموذج الذي يقود المنظمة نحو بناء مجتمع المعرفة، من خلال نمط القيادة الداعم التفاعلي التشاركي القادر على إدارة عناصر المنظمة لتحقيق أكبر عائد ممكن ولتوضيح رؤية وتصور المنظمة حول القضايا التنظيمية المختلفة.

3. **المورد البشري**: الذي يعد أحد مقومات بناء وانتشار مجتمع المعرفة والعامل الرئيسي لإدارة المعرفة وتوظيفها وهؤلاء الأفراد يعرفون بأفراد المعرفة حيث يعتبرون المسؤولون على عملية توليد المعرفة ومشاركتها مع الآخرين.

فالتحديات التي تشهدها المنظمات لايواجهها ويتصدى لها إلا رأس مال بشري مؤهل ذو تكوين عالي دائم النمو والتعلم.

4.**تكنولوجيا المعلومات**: وهي التي تساعد على نشر وتوظيف المعرفة.

- **أسباب ضعف التعليم العالي بالدول العربية:**

أغلبية الدول العربية تستهلك المعرفة ولاتنتجها وبالتالي لم تصل إلى مستوى مجتمعات المعرفة، وهذا يعود إلى ضعف قطاع التعليم العالي في صناعة النخب وخلق المعرفة المساهمة في بناء المجتمع، والذي يعود إلى (ضعف التعليم العالي):

أ-عدم مواكبة التغيرات الحاصلة خاصة من حيث أساليب التكوين والمناهج والمقررات الدراسية التي تتسم بالقدم والتأخر.

ب-غياب التخطيط الاستراتيجي والتصور المستقبلي لدور التعليم العالي ونمط التكوين به.

ج-انتهاج سياسة التطبيع في المقررات والمناهج الدراسية التي وجدت في بيئة تختلف شكلا ومضمونا عن البيئة العربية وهوية مجتمعاتها (النقل الحرفي للمعرفة دون مراعاة خصوصية البيئة الحاضنة لها).

د-ضعف مخرجات مرحلة ماقبل الجامعة والتي أثرت على منوعية مخرجات الجامعة فيما بعد.

ه-الاهتمام بسياسة الكم دون الكيف.

و-ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة.

ز-غياب الربط بين التكوين الجامعي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ح-ضعف التأطير والاعتماد على سياسة التلقين.
ط-البيئة غير الداعمة والتي تعتبر عامل طرد للإطارات الفاعلة بها.

- **التعليم العالي في المجتمع الجزائري بين توفير المعرفة وإنتاجها:**

إن التنمية الشاملة في أي بلد تقع على عاتق التعليم بصفة عامة وبشكل أساسي على الجامعة باعتبارها الأداة الأهم والأكثر فاعلية في العملية التنموية، فعليها يقع عبئ تطوير أجهزة الدولة ومؤسساتها وتوجيه نشاطاتها الوجهة الصحيحة التي تخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة، والجامعة بوصفها المؤسسة المؤهلة لتزويد مختلف هذه القطاعات بالإطارات المسيرة، وبآخر التطورات في حقول المعرفة وتدريبها على أحدث التقنيات، بفضل توفرها على هيئة أكاديمية على صلة دائمة بمصادر المعرفة العالمية، وبفضل ما تجريه من بحوث علمية تستفيد من نتائجها وتطبيقاتها جميع المؤسسات الوطنية.

والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية والأجنبية أدركت ضرورة وحتمية تطبيق نظام الجودة في التعليم العالي لمواكبة مجتمعات المعرفة رغم تأخر تجسيد الإدارة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل، ففي سنة 2008 من خلال صدور القانون التوجيهي للتعليم والذي لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء المجلس الوطني للتقسيم CNE وفي جوان 2008 قامت الوزارة الوصية بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان المؤسسات الجامعية الجزائرية، فانبثقت فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة بالتفكير في المشروع مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين وفي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي CIAQES يتم بعدها اعتماد أدوات ووسائل على مستوى المؤسسات سميت "خلايا ضمان الجودة" كلفت بالمساهمة في بناء وتطوير هذا النظام على مستوى كل مؤسسة.

فسهرت على تنظيم دور خلية ضمان الجودة؛ والتي هي عبارة عن هيئة تابعة لرئيس الجامعة تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف المكونات والهيئات الجامعية والإدارية للمؤسسة، ويعين مسؤول لهذه الخلية من طرف رئيس الجامعة وتقوم الخلية بإعداد قانون داخلي بها، وبرنامج سنوي ينظم عملها، الدور الأساسي لخلايا الجودة هو المساهمة في تطبيق إجراءات نظام ضمان الجودة، وتتدرج ضمن هذه المهمة مجموعة الأدوار (تنفيذ، متابعة، تقييم، تكوين، إعلام، واتصال المرتبطة بإجراءات وعمليات وأهداف هذا النظام على مستوى المؤسسة).

وفيما يلي أهم أدوار ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

- تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم.
- ضمان متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر بجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي.
- تقوم بتنظيم عمليات إعلام حول مهامها وتحسين حول النتائج المنتظرة من تطبيق نظام ضمان الجودة.

- تقود إجراءات التقسيم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث والحياة الجامعية، كما تدعم تطوير أفضل الممارسات في هذه المجالات، وفي هذا الصدد تقوم بتحضير الإجراءات وإعداد الوثائق والملفات الضرورية.
- تضمن تحضير وتنفيذ ومتابعة عمليات التقسيم الداخلي على كل مستوى كل مؤسسة.
- تنسق مهمة تحرير تقارير التقسيم الداخلي.
- تقود عمليات التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.
- تضمن الاتصال الداخلي والخارجي وتعمل على المشاركة في مختلف التظاهرات في مجال ضمان الجودة.
- تنشر تقارير عملها السنوي على موقع الجامعة الإلكتروني.

ويمكن تلخيص أدوار خلايا ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في:

- وظيفة التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث والحياة الجامعية في ضوء مرجع ضمان الجودة الذي تم إعداده من طرف CIAQES .
- وظيفة الإعلام حول مهامها وأهداف نظام ضمان الجودة ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم الداخلي.
- وظيفة التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.
- وظيفة الاتصال على المستويين الداخلي والخارجي.

لكن بالرغم من هذه المحاولات باستحداث خلايا الجودة بالجامعة، والمحاولات المتعددة لتجديد وإصلاح مناهج التعليم العالي باعتماد برامج وطرق حديثة تساير التغييرات والتحديات وأكثر تكيفا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، فالعديد من الباحثين والخبراء يجمعون على أن مؤسسات التعليم العالي بالجزائر تعاني العديد من المشكلات التي تعيق تطورها وتحد من كفاءتها وفعاليتها وجودتها، منها عدم قدرتها على استيعاب الملتحقين الجدد من التعليم الثانوي بالجامعة، ونمطية الخطط والمناهج والسياسات التعليمية التي تجد مقاومة من طرف الطلبة أو الأساتذة أنفسهم بسبب عدم توافقها مع واقع التعليم في الجامعة الجزائرية، بسبب تبني نماذج مستوردة للتعليم العالي، وانعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة وضعف الكفاءات الداخلية والكفاءة الخارجية وعدم فعالية أجهزة التوجيه.

وهذه المشكلات التي تعيق عملية الجودة بالجامعة الجزائرية التي أشرنا إليها يمكن ترجمتها وتأطيرها في العناصر التالية:

1-تراجع جودة التكوين الجامعي:

يركز التكوين الجامعي في الجزائر على معطيات قديمة وتقليدية نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة فهذا الأسلوب من شأنه أن يدعم ثقافة الامتثال والانصهار ويحارب الابتكار والإبداع ويمجد فكرة الحصول على الشهادة ولا يشجع على التعليم الحقيقي الهادف والاعتماد على النفس.

2-عدم التركيز على الجوانب الأدائية والتطبيقية:

إذ أن الغالبية المطلقة من برامج التكوين الجامعي ترتكز على قاعدة خاطئة مؤداها أن الطالب الذي يعرف ويحمل جملة من المعارف النظرية والكم الهائل من المعارف، يمكن أن يوظف معارفه في الميدان العملي، وبالتالي تركز تلك البرامج على الجوانب المعرفية النظرية وتهمل الجوانب التطبيقية.

3-غياب استراتيجية واضحة للتكوين والتأطير بالجامعة:

فبرامج التكوين تفتقر إلى أهداف واضحة ومحددة وتفتقد إلى إطار تطوري للتكوين يؤطر ممارساتها ونشاطاتها.

4-عدم جودة معايير التقويم:

تفتقد الجامعة الجزائرية إلى رقابة علمية فعملية تقويم الطلبة ترتكز غالبا على التقويم التحصيلي والإفراط في استعماله من دون اللجوء إلى أنواع التقويم الأخرى مما ولد انتشار ظاهرة الغش وإهدار الوقت في طول الامتحانات على حساب البرامج التكوينية الأمر الذي ساهم في تدني جودة التعليم ومخرجاته.

5-ضعف مناهج التعليم وقدمها:

تعاني المناهج والمقررات التعليمية بالجامعة الجزائرية من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية كما أنها عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع، إلى جانب انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة في التعليم العالي والاعتماد فقط على النقل الحرفي لمقررات وبرامج المواد للدول المتطورة والتي لا تتوافق ومستوى الطالب الجزائري وبيئته التعليمية وهذا ما سعت إليه الجامعة في السنوات الأخيرة من خلال نظام L.M.D في إطار الإصلاحات التي مست جميع الأطوار التعليمية هذا النظام الذي لازال يلقى معارضة من طرف المجموعة الجامعية(فيما يتعلق بمسارات التكوين وكيفيات التقييم والتقويم).

6-ضعف عملية التأطير:

لعل من أسباب تدني نوعية التعليم في بلادنا هو عدم توفر أغلب الأساتذة على تأهيل في طرائق التدريس والتقنيات الحديثة، فالقدرة على البحث لا تعني القدرة على التدريس، كما أن إسناد بعض المقاييس إلى أساتذة ليسوا في التخصص هو لعدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية، زد على ذلك فإن معظم الجامعات الجزائرية تعتمد على عدد معتبر من الأساتذة المؤقتين الذين يفتقدون للخبرة الكافية إلى جانب ضعف عملية الاختيار والتوظيف هاته الأخيرة التي أصبحت تفتح كمناصب لتوظيف معينين مسبقا ولا تخضع لاحتياجات القسم أو الكلية بالجامعة، يضاف إلى ذلك نوعية طرق التدريس المتبعة التي هي عبارة على إملاء للمحاضرات يحفظها الطلبة ويعيدون كتابتها على ورقة الامتحان.

7-ثقافة التعليم السلطوية:

إن الارتباط الكيفي للتعليم العالي في الجزائر بمراحل التعليم الأخرى (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) في ثقافته وهياكله ومناهجه وأساليبه جعلت ثقافة التعليم في الجامعة تقوم على سلطوية الأستاذ الذي يلقي ويلقن، وسلبية الطالب الذي يتلقى إلى جانب تكديس الطلبة

داخل الأقسام أدى إلى تباعد المسافة بين الطلبة والأساتذة وانعدام الرعاية الأكاديمية بين الأستاذ والطالب فلا يخصص للطالب ساعات للمناقشة والاستشارة حول مواضيع معينة وعادة ما تكون هذه الاستفسارات في اتجاه واحد داخل الصف أو عند الخروج منه.

8-ضعف الانفاق على التعليم العالي وانعدام مصادر التمويل:

تكتسي عملية الإنفاق على التعليم العالي أهمية بالغة في نوعية مخرجات التعليم، فبالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل النهوض بالتعليم العالي بالزيادة في مستوى الانفاق عليه لا تزال هذه السياسة لم تبلغ أهدافها المسطرة بعد لكون النسبة العظمى من الميزانية توجه مباشرة نحو التسيير والتجهيز، الأمر الذي ينعكس على التطوير النوعي العالي خاصة ما تعلق بالمخابر العلمية ومحتويات المكتبات الجامعية التي تعاني من نقص شديد في المصادر والوثائق خاصة المتخصصة.

9-عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل:

تعاني الجامعة الجزائرية من عدم توافق مضامين التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل؛ فالمهارات والقدرات التي يحتاجها سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية والمعلوماتية لا توفرها الجامعة وإن وجدت فهي ليست بالكفاءة المطلوبة، زد إلى ذلك فالتوجيه نحو هذه التخصصات ضعيف لأن معظم اتجاهات الطلبة تتجه نحو تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية أو الطبيعية أو الطبية مقابل نسبة ضعيفة توجه نحو التخصصات التقنية.

10-واقع مخابر البحث بالجزائر:

نجد أن عدد المخابر لغاية نهاية 2018 بلغ 1400 مخبر داخل الجامعات بمختلف التخصصات، مع تسجيل 2000 باحث على مستوى التراب الوطني، و 37 ألف أستاذا باحثا، حسب رد وزير التعليم العالي و البحث العلمي السابق "الطاهر حجار" على أسئلة نواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2018/11/08 المتعلقة بغلق عدد من المخابر(أزيد من 70 مخبر بحث علمي)، ووفقا للمرسوم التنفيذي 244/99 المؤرخ في31 أكتوبر1999 المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه و تسييره، فإن إدارة المخابر والتصرف في ميزانيتها يعود لرئيس الجامعة وليس لمدير المخبر، وهو مايكرس بيروقراطية الإدارة ويحد من حرية مسيري المخبر من مدير وفرق بحث، فمع إنشاء هذه المخابر مازالت الجامعة الجزائرية اليوم تعاني من قدرة مخرجاتها على افتكاك اعتراف المجتمع وقطاعاته بها، وهو ماجعل هذه المؤسسة البحثية تقوم بإجراء العديد من الإصلاحات آخرها مشروع هيكلة نظام ل.م.د منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا، ومع ذلك لوحظ غياب شبه كلي للجامعة من خلال خدمة المجتمع والإشراف على مشاريعه التنموية إنطلاقا من توجه الجامعة كأداة لتنمية المجتمع، وهو مايعيق تطبيق نظام الجودة الشاملة بالجامعة؛ فمخابر البحث تعتبر من آليات تحقيق الجودة بالجامعة وحلقة الوصل بين الجامعة والمجتمع.

فالجزائر لتسير نحو مجتمع المعرفة عليها الاهتمام بإنتاج المعرفة داخل مؤسسات التعليم العالي من جهة والتركيز بشكل جدي وفعال على الوظيفة الثالثة للجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع(توظيف ما أنتجته الجامعة في خدمة المجتمع في شتى مجالاته).

- **مؤشرات مجتمع المعرفة التي لها علاقة بمخرجات التعليم العالي:**

الجزائر رغم محاولات الارتقاء بمستوى التعليم العالي من خلال الإصلاحات المختلفة، ورغم الجهود التي تعزز مسيرة قطاع التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة من حيث المؤشرات التالية التي لها علاقة بمخرجات التعليم العالي :

1-عدد الباحثين.

2-براءات الاختراع.

3-النشر العلمي.

لكنها مازالت الحلقة الأضعف مقارنة بعدد الباحثين بالدول العربية المجاورة كتونس مثلا، وبعدد المقالات ذات المستوى العلمي العالي في السنة، أما فيما يتعلق ببراءة الاختراع نجد الدولة مؤخرا عملت على دفع مؤسسات التعليم العالي على تشجيع الطلبة نحو مشاريع تخدم المجتمع وتسجيل براءات اختراع تجعل من الجامعة رافد لبناء مجتمع المعرفة رغم أنها محاولات محتشمة.